اقتصاد

تمرير مشحون لميزانية الكويت

الكويت ـ **خالد الخالدي**

وافق مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) على الميزانية الحكومية للسنة المالية الحالية 2021/ 2022 في جلسة اتسمت بالتوتر بسبب رفض المعارضة لها، إلا أن تمريرها ينهي مأزقاً استمر لعدة أشهر، حيث تحولت الموازنة إلى قضية سياسية بحتة بعد أن حاولت الحكومة والمعارضة استخدام هذا الملف وسيلة متبادلة للضغط. وشهد التصويت موافقة 32 نائباً من أصل 63 حضروا، منهم 50 من الأعضاء المنتخبين والوزراء في الحكومة، ليشمل الميزانية العامة للدولة إضافة إلى ميزانية الجهات الملحقة وعددها 20 وميزانية الجهات المستقلة وعددها 16 جهة.

واعترضت المعارضة على عقد الجلسة وحاولت تعطيلها بشتى السبل، إذ حاول نواب المعارضة دفع الحكومة لعدم حضور الجلسة عبر جلوسهم في مقاعد الوزراء، لكن الحكومة قررت الحضور والتصويت على الميزانية وقوفاً، لتتحول الجلسة إلى اشتباك بالأيدي بين النواب الموالين للحكومة والنواب المعارضين لها قبل أن يرفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة بشكل نهائي، بعد أن حققت الحكومة انتصاراً كبيراً بتمريرها الميزانية وملحقاتها.

وخلال الجلسة، قال رئيس لجنة الميزانيات في مجلس الأمة، بدر الملا، إن التصويت على الميزانية غير قانوني لأن لجنة الميزانيات لم ترفع تقريرها إلى المجلس، والنواب سيصوتون على ميزانية لا يعرفون ماهيتها، لكن رئيس مجلس الأمة رد قائلاً: «إن لجنة الميزانيات خالفت المادة 161 من الدستور الكويتي والتي تلزم اللجنة بتقديم تقريرها في منتصف شهر مارس/ آذار الماضي لكن اللجنة عطلت هذا التقرير». وأصبحت الميزانية العامة للدولة في الكويت، قضية سياسية بحتة بعد أن حاولت الحكومة والمعارضة استخدام هذا الملف وسيلة متبادلة للضغط، إذ حاولت المعارضة تعطيل جلسة الميزانيات لضمان عدم فض دور الانعقاد لهذا العام، كون الدستور الكويتي يشترط عدم فض دور الانعقاد إلا بعد تمرير الميزانية، فيما تحاول الحكومة استخدام هذا الملف لاتهام النواب بتعطيل البلاد والإضرار بالاقتصاد الكويتي الذي يعاني بشدة بسبب أزمة فيروس كورونا.

ويشهد البلد الغني بالنفط والعضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) صعوبات مالية بفعل تراجع أسعار النفط وتداعيات جائحة فيروس كورونا، التي تسببت في انكماش اقتصادي بلغت نسبته 9,9% العام الماضي 2020.

وتتوقع الميزانية التي اقترحتها الحكومة في يناير/ كانون الثاني إنفاق 23,05 مليار دينار (76,65 مليار دولار) للسنة المالية التي بدأت في الأول من إبريل/ نيسان الماضي وعجزاً قدره 12,1 مليار دينار.

وكان وزير المالية، خليفة حمادة، قد توقع في سلسلة تغريدات على حساب وزارة المالية الرسمي عبر «تويتر»، نهاية فبراير/ شباط الماضي، أن تسجّل بلاده عجزاً تراكمياً بـ 55,4 مليار دينار (177,28 مليار دولار)، في الأعوام الخمسة ابتداء من السنة المالية الماضية 2020 /2021 حتى 2024 /2025، بسبب الضغوط المالية للدولة التي تعتمد في مواردها بأكثر من 90% على النفط.

(فرانس برس)

«أمازون» الأعلى قيمة في العالم

استحوذت شركة «أمازون» الأميركية للتجارة الإلكترونية على المركز الأول عالمياً، من حيث قيمة علامتها التجارية التي قفزت بنسبة 64% على أساس سنوي خلال العام الجاري، مسجلة 683,9 مليار دولار، لتحتفظ بالمركز الأول للعام الثالث على التوالي. وجاءت العلامة التجارية لشركة «آبل» في المرتبة الثانية بقيمة 612 مليار دولار، تليها «غوغل» بـ 458 مليار دولار، و«مايكروسوفت» بـ 410,3 مليارات دولار، وفق قائمة أفضل 100 علامة تجارية عالمية، صادرة، أمس، عن مؤسسة «Kantar» البريطانية لأبحاث السوق. وجاءت «تينسنت» الصينية العاملة في قطاع التكنولوجيا في المرتبة الخامسة بقيمة 240,9 مليار دولار، و«فيسبوك» سادساً بـ226,7 مليار دولار، و«علي بابا» للتجارة الإلكترونية الصينية في المركز السابع بـ 196,9 مليار دولار.

أخبار

تركيا تستهدف صادرات بـ200 مليار دولار

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إنه من المتوقع أن تصل قيمة صادرات بلاده إلى 200 مليار دولار خلال العام الجاري 2021، مشيرا إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتوقع نمو الاقتصاد التركي بنسبة 5,7% في

2021 ونحو 3,4% العام المقبل، وهذه من أقوى حالات التعافي المتوقعة بين أعضاء المنظمة.

وأضاف أردوغان في تصريحات أوردتها وكالة الأناضول، أمس، أن «معدل النمو المسجل في الربع الأول البالغ 7% زاد من توقعاتنا لبقية العام»، لافتا إلى أن بلاده استقطبت استثمارات دولية مباشرة بقيمة 225 مليار دولار، منذ عام 2003.

تمويل كوري للطاقة في أفريقيا

أبرمت وزارة المالية الكورية الجنوبية، اتفاقا مع البنك الأفريقي للتنمية، يقضي بتمويل الدولة الآسيوية لمشاريع في مجالات الطاقة والبنية التحتية في أفريقيا على مدى السنوات الخمس المقبلة. ووفقا لوزارة الاقتصاد والمالية الكورية، فإن هذه الخطوة تهدف إلى بناء نظام تمويل تعاوني بين برنامج القروض منخفضة الفائدة في كوريا والبنك الأفريقي للتنمية كجزء من الجهود المبذولة لدعم مشاريع الطاقة والبنية التحتية في أفريقيا. وتوقعت الوزارة، وفق وكالة يونهاب، أمس، أن تساعد هذه الخطوة الدول الأفريقية على محاربة الفقر وتحقيق نمو مستدام مع دعم المزيد من الشركات الكورية الجنوبية في دخول السوق الجديدة.

بيع أراضي «قلعة الحديد» في مصر

تستعد هيئة المجتمعات العمرانية التابعة لوزارة الإسكان في مصر، لتخطيط وتقسيم أراضي شركة «الحديد والصلب» المملوكة للدولة تمهيداً لبيعها، وذلك في إطار عملية تصفية الشركة الجارية حالياً. وقال نائب وزير الإسكان للمشروعات القومية خالد عباس، لصحيفة «المال» الاقتصادية المحلية، أمس، إنه من المتوقع أن تستغرق عملية تخطيط الأراضي من شهرين إلى ثلاثة أشهر. وتبلغ مساحة الأراضي المملوكة لشركة الحديد والصلب نحو 6 ملايين متر مربع، تقع غالبيتها جنوبي القاهرة بالقرب من نهر النيل. وستعلن الهيئة، في الربع الثالث من العام الجاري، عن المساحات التي ستخصص للشركات الاستثمارية من القطاع الخاص. ويأتي ذلك ضمن عملية تصفية الشركة، المتوقع أن تستغرق نحو عامين، وبدعوى البيع لسداد مديونياتها البالغة 9 مليارات جنيه. وأوقفت الشركة جميع عملياتها رسمياً أواخر مايو/أيار الماضي، لحين التوصل إلى اتفاق تسوية بشأن تعويضات العاملين لديها.

إضراب مصرفي في تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

قررت جامعة البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين في تونس تنفيذ إضراب شامل في الخامس والسادس من يوليو/ تموز المقبل، احتجاجاً على تعثر المفاوضات بشأن زيادة رواتب الموظفين في القطاع المصرفي وتحسين وضعهم المالي.

وقالت الجامعة التي تمثل العاملين في البنوك والمؤسسات المالية في بيان، أمس الثلاثاء، إن قرار الإضراب «جاء بعد رفض الجمعية المهنية للبنوك (الممثلة للمؤسسات المالية) مواصلة التفاوض حول زيادة أجور موظفيها والتنصل من تعهدات سابقة موقعة مع النقابات». وقال الكاتب العام لجامعة البنوك نعمان الغربي، إن «النقابات انتظرت طويلاً للوصول إلى حلول قبل الذهاب إلى الإضراب»، مشيرا إلى أن الموظفين في القطاع المصرفي يعانون صعوبات جراء تضرر قدراتهم المعيشية بفعل تفاقم زيادات الأسعار الذي أثر على قدراتهم الشرائية.

وأوضح الغربي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن النقابات طالبت بزيادة في الرواتب لا تقل عن 7,5% من الأجور وتحسين الوضع المهني للموظفين المتعاقدين. ويعمل في القطاع المالي نحو 22 ألف موظف بحسب بيانات الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية موزعين على 42 مؤسسة.

ويتكون القطاع المالي من المصارف والشركات المالية وشركات التأمين وهي منضوية تحت الجمعية المهنية والمؤسسات المالية، وتمثل المصارف الجزء الأكبر من هذه المؤسسات وأكثرها تشغيلاً. ويبلغ عدد المصارف 29 بنكاً، من بينها 14 بنكاً مدرجاً في بورصة الأوراق المالية. وعام 2020 حقق القطاع المصرفي أرباحاً بقيمة 1,2 مليار دولار.

وكانت الهيئة الإدارية بجامعة البنوك والتأمين والمؤسسات المالية قد استنكرت في بيان سابق ما وصفته بـ«تنصل الجمعية التونسية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية من المفاوضات الاجتماعية»، مجددة الدعوة إلى تطبيق اتفاق 30 فبراير/ شباط 2021 الموقع بين الطرفين والذي ينص على إطلاق هذه المفاوضات. وحملت الهيئة الإدارية بالجامعة عقب انعقادها، السبت الماضي، مسؤولية تدهور مناخ العمل بالقطاع الى جمعية البنوك والمؤسسات المالية. ويتخوف تونسيون من أن يؤدي إضراب العاملين في البنوك إلى توقف المعاملات المصرفية، ما يؤثر على الكثير من الأنشطة في الدولة التي تعاني صعوبات اقتصادية.

مال وناس

لبنان: الانهيار المالي يُطبق على القطاع الصحي

اطبق التردي المالي على القطاع الصحي في لبنان، الامر الذي انعكس على الباحثين عن علاج تعاظمت فاتورته في ظلّ انهيار الليرة اللبنانية وحبس ودائع كثيرين في المصارف

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تبدلت حياة اللبنانيين في السنتين الأخيرتين بشكل كبير، بعدما أحاطت بهم الأزمات من كلّ جانب، لتتخطى ضيق العيش في ظلّ ظروف العمل الصعبة وعدم القدرة على سحب الودائع المحبوسة من البنوك، لتصل إلى حد عدم القدرة على العلاج في ظل أزمة الأدوية والفساد في القطاع الصحي الذي يفاقم من أوجاع الكثيرين.

وأطبق التردي المالي على كثير من الكيانات الصحية، الأمر الذي انعكس بدوره على الباحثين عن علاج، ما دعا منظمات دولية إلى رفع درجات التحذير من الأوضاع الحالية. تقول آية مجذوب، باحثة شؤون لبنان والبحرين في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش» لـ«العربي الجديد» إنّ تحذيرات كثيرة أطلقت من قبل المنظمة والعاملين في القطاع الطبي منذ أواخر عام 2019 حول تداعيات الأزمة المالية وانعكاسها الخطير على القطاع الصحي وبالتالي تهديدها حياة المواطنين. تشدد مجذوب على أنّ «التحذيرات تنبّهت إلى مخاطر النقص الحاد في المستلزمات واللوازم الطبية والأدوية وعلى صعيد الخدمات الطبية وقد تصل إلى وفاة أشخاص داخل المستشفيات التي ستصبح عاجزة بدورها عن الاستجابة بالشكل المطلوب لتقديم الرعاية الطبية العاجلة للمرضى».

آخر الضحايا كانت الطفلة ميلا، التي عانت من مرض السرطان وتوفيت بعدما تدهورت حالتها الصحية ورفضت مستشفيات استقبالها بحجة عدم توفر غرف لديها، عدا عن إشكالات كثيرة بدأت ترتفع وتيرتها في الفترة الماضية نتيجة إجراءات المستشفيات والضمان الاجتماعي و«تقنين» الدخول، وإلزام المريض دفع الفارق المالي الذي يزيد من فاتورته الطبية في ظل انعدام قدرته المالية.

وإلى جانب أزمة الاستيراد وربطاً بإجراءات مصرف لبنان المركزي، تقول مجذوب، إنّ «ما أثر أيضاً في قدرة الاستجابة، هو عدم سداد الحكومة مستحقات المستشفيات سواء العامة والخاصة والتي تتخطى المليار دولار المتراكمة منذ أعوام، بما فيها أيضاً للصناديق الضامنة وتلك الصحية العسكرية، وهو ما يقوض إمكاناتها في تأمين الأموال المطلوبة لشراء الأدوية والمستلزمات أو القيام بأعمال الصيانة وشراء قطع الغيار التي ارتفعت أسعارها كثيراً، وكذلك دفع أجور رواتب الموظفين والعاملين في القطاع».

وتلفت مجذوب إلى انعكاسات تدهور قيمة رواتب الأطباء الذين باتوا عاجزين عن القيام بدورات تدريبية في الخارج، أو نيل دروس تواكب التطوّر الطبي أو تأمين شراء معدات طبية حديثة، ما من شأنه أن يؤثر بالتالي على القطاع الصحي وتقدّمه، عدا عن هجرة الأطباء. وتشير إلى أنّ «القطاع الصحي في لبنان بات أمام تحديات عدة ومخاطر تضعه على حافة التدهور، لا سيما أنّ جميع الخطوات التي تقوم بها السلطات اللبنانية ومصرف لبنان تصب في دائرة الترقيعات (حلول مؤقتة) في ظل غياب

> مستحقات المستشفيات العامة والخاصة لدى الحكومة تتخطى المليار دولار

الخطة الشاملة والتشريعات الحكومية واستمرار المصارف اللبنانية بفرض قيود اعتباطية على تحويل الأموال إلى الخارج ولا تسمح للموردين الطبيين بتحويل الدولار الموجود في حساباتهم إلى الشركات المصنعة في الخارج لاستيراد المستلزمات والمعدات الطبية التي هم بحاجة إليها».

وتؤكد مجذوب أنّ الأزمة الراهنة هي نتيجة تقصير فاضح من قبل الحكومات المتعاقبة والوزراء المعنيين في التعامل مع القطاع الصحي وسط اللاعدالة في الحصول على الرعاية الصحية، إذ إنّ لبنان يشتهر بالسياحة الطبية، وقطاعه الخاص هو الأهم في المنطقة فكان يقصده الناس من الخارج، لكن في المقابل ولسخرية القدر، فإنّ معظم الشعب اللبناني لم يكن يملك القدرة على الوصول إلى المستشفيات الخاصة، بينما المستشفيات الحكومية تعاني من الإهمال والافتراء وغياب الاستثمارات فيها.

من جانبه، يؤكد نقيب المستشفيات الخاصة سليمان هارون لـ«العربي الجديد» أنّ المريض بات يتكبد مصاريف إضافية عند دخوله المستشفى هي عبارة عن فروقات أسعار المستلزمات الطبية لأن الوكلاء توقفوا عن تسليمها إلى المستشفيات وفق سعر الصرف الرسمي (1500 ليرة)، بينما تجاوز سعر الصرف في السوق السوداء 15 ألف ليرة لبنانية، أما الضمان الاجتماعي فهو مستمر في إعطاء الموافقات الاستشفائية، ولكن يسعى لضبط الدخول إلى المستشفيات وحصرها بالمبرّر والحالات الطارئة.

عمدت مستشفيات كثيرة إلى إقفال مختبراتها نتيجة النقص الحاد في الكواشف المخبرية فيما يستقبل بعضها المرضى فقط ممن لديهم ملف طبي لديها، ويرفضون استقبال مرضى جدد، كما عانت المستشفيات من أزمة بنج (تخدير) وغسيل كلى ونقص في المستلزمات، في حين تعتمد الصيدليات أيضاً التقنين في بيع الدواء وحصره بعلبة واحدة، إذا وُجد، وهناك صيدليات تمتنع عن إعطاء الدواء لغير زبائنها ومن يحتاج حقاً إليه، خوفاً من تخزينه في المنازل.

كذلك، طاولت الأزمة العسكريين إذ تقلصت خدمات طبية كثيرة، وزادت تعرفة بعض الفحوص، وبات العناصر يدفعون جزءاً من الفوارق الاستشفائية في المستشفيات غير العسكرية التي بدورها تأثرت كثيراً بفعل الأزمة المالية والنقدية وقد خصص أخيراً مؤتمر دولي لدعم الجيش اللبناني وشمل الدعم الصحي.

من جهته، يقول رئيس اللقاء الأكاديمي الصحي، إسماعيل سكرية لـ«العربي الجديد» إنّ «القطاع الصحي مازومٌ منذ سنين طويلة، وسبق أن حذرنا مراراً من أن الاستمرار في الطريقة الاستهلاكية المعتمدة سيودي بنا إلى الانهيار وهذا ما حدث».

ويقول سكرية «بتنا اليوم أمام انكشاف صحي ولا سيما بعد أزمة فيروس كورونا، وقد بدأت الخلافات والاتهامات المتبادلة بين المؤسسات الضامنة وخصوصاً الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمستشفيات الخاصة تطفو على السطح، ووصلنا إلى الخيارات والتحديات الصعبة التي حدّدت الحالات الصحية التي تستوجب دخول المستشفى وتغطيتها عدا عن رفع التعرفة الاستشفائية ودفع المريض الفروقات والمختبرات التي ما عادت تعترف بالتأمين الصحي». ويشدد على أنّ ذلك كلّه يحصل في ظلّ غياب الرقابة وتواطؤ الأجهزة التي تجتمع على الفساد، وللأسف أصبحت الحلول صعبة، والوضع الصحي الاستشفائي أمام وضع خطير وسيزداد خطورة، لا سيما بعدما باتت هناك هوّة كبيرة بين قدرات المواطن المالية التي ضعفت كثيراً ومتطلبات الاستشفاء التي ارتفعت تكلفتها.

جائحة كورونا فاقمت اعباء القطاع الصحي (حسين بيضون)

بدوره، يقول وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال، حمد حسن لـ«العربي الجديد» إنّ «أزمة اليوم هي نتاج تعاطٍ تراكمي يفتقر إلى سياسات وأستراتيجيات رسمية، خصوصاً على صعيد المستلزمات، إذ كنا نعاني من نقص حاد في بعض الأماكن مقابل فائض كبير في مستلزمات أخرى فكان لا بد من ضبطها عبر استراتيجية واضحة ومعلنة، تحديداً لناحية تتبع البضاعة من لحظة استيرادها فوصولها إلى لبنان ومن ثم طريقة توزيعها». ويضيف حسن أنّ «أزمة المستلزمات دخلت طريق الحل، ونحن ننتظر أن ينسحب ذلك على قضية الأدوية بانتظار دعم مصرف لبنان الفواتير التي رفعتها اليه وزارة الصحة والتي ستتصرف على أساسها لمراقبة حركة الأدوية وتتبعها حتى توزيعها على الصيدليات بشكل سريع وعادل، ونأمل من السلطات اللبنانية المالية أن تضع الملف في صلب أولوياتها نظراً لأهميته ودقته وخطورة استمرار الأزمة على صحة المواطنين».

ويشدد مدير العناية الطبية في وزارة الصحة العامة، جوزيف الحلو لـ«العربي الجديد» على أن المطلوب اليوم وبسرعة، تأليف حكومة جديدة باعتبار أن التشنجات السياسية تنعكس دائماً على مختلف القطاعات، وهناك هيئات دولية تريد مساعدة لبنان والقطاع الصحي لكنّها في المقابل تحتاج إلى الأطر الرسمية كطريق أساسي للدعم انطلاقاً من البرنامج الإصلاحي المنتظر.

على هذا الصعيد، نظم موظفو عدد من المستشفيات، آخرهم مستشفى «رفيق الحريري الجامعي» في بيروت، اعتصامات لتصحيح رواتبهم التي فقدت أكثر من 90% من قيمتها بما يتناسب مع الغلاء المعيشي، وحملوا جملة مطالب إلى المعنيين لضمان حقوقهم واستمراريتهم في العمل بعدما طفح الكيل، على حدّ تعبيرهم.

رفع سعر الخبز

اعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، امس الثلاثاء، عن رفع سعر ربطة الخبز، مبررة ذلك بتوقف المصرف المركزي عن دعم مادة السكر في الاسواق. وذكرت الوزارة أنه استنادا الى سعر القمح في البورصة العالمية، وسعر صرف الدولار، وسعر المحروقات، تحدد سعر ربطة الخبز الابيض كبيرة الحجم التي لا يقلّ وزنها عن 910 غرامات بـ 3250 ليرة كحدّ اقصى للمستهلك (2,15 دولار وفق سعر الصرف الرسمي البالغ 1500 ليرة)، والحجم الوسط بسعر الفي ليرة.

بروفايل

رغم خروج معظم دول العالم من الإغلاق والعودة الى المكاتب والدراسة، إلا ان الملياردير إيريك يوان، مؤسس منصة «زووم» لاجتماعات الفيديو التي اعتمدت عليها الكثير من الاعمال خلال الجائحة، لا يزال يتوقع المزيد من الاعتماد على منصته

إيريك يوان

مصطفى قماس

رفعته الجائحة إلى مصاف أكبر الأغنياء في العالم، فقد زادت ثروة الملياردير الأميركي ذي الأصول الصينية إيريك يوان، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «زووم» المتخصصة في مؤتمرات الفيديو، بفضل العمل والتعليم عن بعد، بينما لا يزال يتوقع المزيد من الثروة رغم خروج العالم من حالة الإغلاق والعودة إلى المكاتب والمؤسسات المختلفة التي اعتمدت كثيراً على المنصة الأشهر عالمياً.

فقد تسبب الفيروس والحجر الصحي والالتزام بتدابير التباعد الاجتماعي، التي طبقت في كل المجالات، في البحث عن طريقة جديدة للتواصل عن بعد على مستوى الشركات والتعليم والمؤتمرات والندوات، حيث ساهمت الحاجة إلى التواصل في ظل الإكراهات التي خلقها الوباء في زيادة عدد مستعملي منصة «زووم» من الشركات فقط بنحو 385 ألف شركة في العام الماضي. وساعد ذلك على زيادة رقم معاملات شركته في 2020 بنسبة 327%، ليصل إلى 2,65 مليار دولار، وتتضاعف أرباح الشركة 26 مرة لتقفز إلى 672 مليون دولار. وكان يوان قد أطلق منصته عام 2011، وادرجها في سوق الأسهم الأميركية عام 2019، لكن حجم أعمالها وثروته المتعاظمة لم يتحقا إلا خلال العام الأول للوباء، إذ تبلغ ثروته حالياً، بحسب مجلة فوربس الأميركية، 13,7 مليار دولار، بينما تضاعفت القيمة السوقية لشركته أربع مرات لتتجاوز 100 مليار دولار، نتيجة لذلك، استحق يوان لقب رجل أعمال العام الماضي، وفق مجلة تايم الأميركية.

ورغم التقارير التي تشير إلى إمكانية تراجع دور «زووم» وغيرها من التطبيقات، بعد تسارع وتيرة توفير اللقاحات المضادة لكورونا وعودة الأعمال إلى طبيعتها في العديد من المجالات حول العالم، إلا أن يوان يرى أن العمل من المنزل سيستمر حتى بعد تخفيف تدابير الإغلاق وطرح اللقاحات في شتى أرجاء العالم. وكان مسؤولون تنفيذيون لـ«زووم» قد صرحوا، خلال الإعلان عن النتائج السنوية للمنصة في مارس/ آذار الماضي، أنهم يتوقعون استمرار النمو القوي للشركة هذا العام. وتتوقع منصة «زووم» تسجيل نمو في المبيعات بما يزيد عن 40% خلال العام الجاري، لتصل إلى ما يزيد عن 3,7 مليارات دولار. واهتدى يوان، البالغ من العمر 51 عاماً، إلى تخيل تطبيق «زووم» في الثمانينيات من القرن الماضي، عندما كان طالباً للرياضيات والحاسوب بجامعة شاندونغ الصينية. وكان يتوجب على ذلك الطالب العشريني، من أجل زيارة الفتاة التي ستصبح زوجته في ما بعد، قطع مسافة تستغرق عشر ساعات على متن القطار، ما دفعه إلى التفكير في طريقة للتواصل معها بالضغط على زر، كما صرح بذلك لمجلة فوربس.

غير أن تجسيد ذلك الحلم، كي يتخذ شكل تطبيق، استغرق وقتاً طويلاً، إذ سعى الشاب، بعد حصوله على دبلوم في هندسة الحاسوب، للهجرة إلى الولايات المتحدة، غير أن محاولاته باءت بالفشل سبع مرات، قبل أن ينال التأشيرة عند المحاولة الثامنة.

والتحق في عام 1997 بشركة ناشئة في كاليفورنيا متخصصة في الندوات عن بعد، ولم يكن يتحدث الإنجليزية جيداً. وفي 2011، التحق بمجموعة «سيسكو»، التي اقترح عليها نظاماً موافقاً للهواتف الذكية، غير أن فكرته رفضت. قرر بعد ذلك تأسيس شركة «زووم» المنصة التي يمكنها استقبال ألف شخص في الاجتماع الواحد، حيث شرع في اقتراح خدمة المؤتمرات عن بعد، والتواصل عبر الفيديو والاجتماعات الافتراضية، كي يجذب عشرة ملايين مستعمل، وتلج الشركة البورصة في 2019.

عندما انفجرت الجائحة، انتعش استعمال تطبيقات التواصل عن بعد، وحاولت العديد من الشركات العملاقة في مجال التكنولوجيا تلبية ذلك الطلب، غير أن «زووم» تمكن من التقدم على غيره من التطبيقات، كي تصفه وكالة بلومبيرغ الأميركية بأنه «وسيلة التواصل الاجتماعي للجائحة».

رغم النجاح الذي صادف شركته، إلا أنه ظل متكتما ومتحاشيا أضواء وسائل الإعلام، ويفضل التركيز على عمله، حيث تقول نايبس موتو، مراسلة صحيفة «لزيكو» الفرنسية المتخصصة في الاقتصاد التي التقته في كاليفورنيا، إنه لا يشبه الملياردير الأميركي إيلون ماسك، رئيس شركة تسلا للسيارات الكهربائية، الذي يفضل التواصل عبر تويتر، فهو رجل أعمال مشغول أكثر بشركته وعملائه.

أخبار

خسائر ضخمة لـ«دبي للاستثمار»

كشف صندوق مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، أمس الثلاثاء، عن خسارة صافية قدرها 5,1 مليارات دولار خلال العام الماضي، وهو ما يسلط الضوء على الخسائر التي كبدتها جائحة فيروس كورونا للأصول الضخمة للصندوق وحالة عدم اليقين بشأن تعافي الإمارة بعد الوباء. وأعلن الصندوق، وهو الشركة القابضة الضخمة التي تقف وراء العديد من القوى الصناعية في الإمارة، عن إيرادات بلغت 37 مليار دولار في عام 2020، بانخفاض حاد بأكثر من 40% مقارنة بالعام السابق. هذه أول خسارة منذ سنوات للذراع الاستثمارية لحكومة دبي، والتي تفتخر بمجموعة من الأصول، من بينها طيران الإمارات، أكبر شركة طيران في الشرق الأوسط، وسوق دبي الحرة، وشركة إعمار العقارية، والتي شيدت برج خليفة، أطول برج في العالم.

ارتفاع ثقة المستهلكين الأتراك

قال معهد الإحصاء التركي، أمس، إن مؤشر ثقة المستهلكين ارتفع إلى 81,7 نقطة في يونيو/ حزيران الجاري من 77,3 نقطة في مايو/ أيار، والذي شهد أدنى مستوى منذ سبتمبر/ أيلول 2020 عقب فرض إجراءات العزل العام للحد من تفشي فيروس كورونا. كان المؤشر قد صعد لثلاثة أشهر متتالية حتى مارس/ آذار الماضي، عندما لامس أعلى مستوى منذ أغسطس/ آب 2018، قبل أن ينخفض في إبريل/ نيسان، وفق البيانات التي أوردتها وكالة رويترز. وتراجعت الثقة العام الماضي بعد أن تأثر الاقتصاد جراء إجراءات مكافحة الجائحة.

«نيسان» تستعيد ثقة المساهمين

ناشد الرئيس التنفيذي لشركة نيسان، ماكوتو أوشيدا، المساهمين الصبر ووعد بعودة شركة صناعة السيارات اليابانية، التي تتوقع خسائر للعام الثالث، إلى مسارها السابق في وقت تسعى فيه الشركة للتخلص من تبعات قضية رئيسها السابق، كارلوس غصن. قال أوشيدا في الاجتماع السنوي الدوري للمساهمين، أمس، وفق

وكالة «أسوشييتد برس» «ما عملنا عليه خلال سنوات الأزمة سيؤتي ثماره». وواجهت «نيسان»، التي يقع مقرها في مدينة يوكوهاما الساحلية، صعوبات في السنوات الأخيرة، حيث تضررت صورة علامتها التجارية بعد اعتقال غصن في 2018 عقب اتهامات تتعلق بسوء السلوك المالي.

هيكلة ديون الكونغو

اتفق الرئيسان الكونغولي دينيس ساسو نغيسو، والصيني شي جينبينغ، على إعادة هيكلة الدين الكونغولي الهائل لبكين، الذي يمنع البلد الواقع في أفريقيا الوسطى من استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وفق ما قال وزير المالية الكونغولي ريغوبرت روجر أنديلي، في تصريحات صحافية، نقلتها وكالة فرانس برس، أمس. وعام 2019، أعادت الصين هيكلة دين الكونغو، ما سمح للبلد بالتوصل إلى برنامج مع صندوق النقد الدولي حول التسهيل الائتماني الممدد. لكن الديون التي يقدّرها صندوق النقد الدولي بـ110% من الناتج المحلي الإجمالي، «لا تُحتمل»، إذ إن النسبة السائدة في أفريقيا الوسطى هي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق ما شرح رئيس الوزراء الكونغولي أناتول كوليينت ماكوسو أمام الجمعية الوطنية، يوم الاثنين الماضي.

أصول

العراق: منع التصرف في مئات العقارات بسبب التلاعب

دفعت عمليات التلاعب الواسعة في العقارات بمحافظة نينوى شمال العراق، هيئة النزاهة إلى إصدار قرار بمنع التصرف في مئات الأصول والتحقيق في عمليات بيعها

بغداد ـ **سلام الجاف**

جاء قرار السلطات العراقية بوضع إشارة «عدم التصرف» على المئات من العقارات في محافظة نينوى شمال العراق بقيمة تتجاوز 85 مليار دينار (ما يعادل 56,6 مليون دولار)، ليؤشر على استمرار عمليات التلاعب والتزوير في الملكية، خاصة في مدينة الموصل مركز المحافظة التي تعد الأكثر تسجيلاً للتجاوزات في هذا الشأن، بينما يتهم برلمانيون جماعات مسلحة وقوى سياسية بالوقوف وراء التلاعبات.

وكشفت هيئة النزاهة العراقية، في بيان لها، يوم الاثنين الماضي، أن «محكمة تحقيق النزاهة في نينوى وضعت إشارة عدم التصرف على 844 أرضا تابعة للدولة تم تخصيصها لجهات مختلفة»، موضحة أن قرار عدم التصرف صدر بسبب وجود مخالفات في عملية التخصيص والتملك.

وقالت الهيئة إن قاضي التحقيق توصل إلى أن «الأسعار التي تم بموجبها منح الأراضي والعقارات كانت زهيدة جدا، فضلا عن منحها لفئات لا تنطبق عليهم الضوابط والشروط».

وأكدت عضو البرلمان العراقي عن محافظة نينوى، انتصار الجبوري، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» حصولها على معلومات تؤكد وجود تلاعب بعقارات نينوى، مشيرة إلى أن بعض العقارات التي جرى التلاعب بها أثرية، وهناك خشية من تحويلها إلى مناطق سكنية.

وأضافت أن بعض الجهات التي لم تسمها تقف وراء التلاعب في أوراق الأراضي الزراعية، وتحويلها إلى سكنية ثم بيعها، كما حدثت حالات استيلاء على عقارات لمواطنين في المحافظة، محذرة من محاولات لإحداث تغيير ديمغرافي في نينوى من خلال منح أراض لأشخاص من غير سكان المحافظة. وأشارت إلى أن هيئة النزاهة سبق أن ألقت القبض على موظفين متهمين بالتلاعب، داعية القضاء إلى الكشف عن الجهات التي تتلاعب بعقارات نينوى بعد انتهاء التحقيقات. وكانت هيئة النزاهة قد أعلنت مطلع العام الجاري، عن ضبط المئات من معاملات تمليك الأراضي في نينوى يقف وراءها 6 موظفون حكوميون.

بدوره وصف عضو البرلمان السابق عن محافظة نينوى، ماجد شنكالي، في تصريح لـ«العربي الجديد» قرار هيئة النزاهة بوقف التصرف بمئات العقارات في المحافظة بـ«السليم جدا»، متهما فصائل مسلحة وقوى سياسية بالاستيلاء على بعض الأماكن في المحافظة.

وأعرب شنكالي، عن أمله في تطبيق قرار هيئة النزاهة الجديد بخصوص عقارات نينوى، وألا يكون كسابقيه من القرارات التي لم تطبق، مؤكدا أن وقف التلاعب يصب في مصلحة أهالي المحافظة.

وأشار إلى أن الموظفين المتهمين بالتلاعب بالعقارات إما كانوا تحت ضغط، أو أنهم تعاونوا مع الجهات المستفيدة، مضيفا أن «الإجراءات غالبا ما تطبق على الموظفين الصغار الذين قد ينفذون إجراءات التلاعب تحت الضغط». وتابع «توجد اتهامات لفصائل مسلحة بالتورط في التلاعب»، لافتا إلى فصائل وقوى سياسية سيطرت على ساحات وعقارات في المحافظة.

وفي عام 2019، كشف تقرير لجنة برلمانية لتقصي الحقائق في مدينة الموصل عن سيطرة فصائل تعمل ضمن مليشيا «الحشد الشعبي» على مقدرات المدينة، فيما أكدت مصادر محلية في حينها أن بعض الأشخاص المدعومين من «الحشد» استولوا على مساحات واسعة من الأراضي، وقاموا بفرض إتاوات على التجار.

الموصل سجلت العدد الأكبر من حالات التعدي على العقارات (فرانس برس)

صيانة السيارات ترهق موازنات السوريين

عبد الرحمن خضر

يؤثر ارتفاع تكاليف صيانة السيارات على المواطنين في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، شمال شرقي سورية. ويترافق ذلك مع عدة عوامل، منها غياب الرقابة وتحكم تجار الجملة بأسعار القطع (بالنقد الأجنبي)، إضافة إلى الرسوم المفروضة من قبل الجهات التابعة للإدارة الذاتية على محلات بيع القطع بالتفرقة، وكذا سوء الطرق ونوعية الوقود السيئة.

تجتمع كل هذه الأسباب لتتحول إلى "بلوة" على المواطنين، ومنهم خليل عبد الحميد، من مدينة القامشلي، بمحافظة الحسكة، الذي قال لـ«العربي الجديد»: «سيارتي من نوع كيا 2700 تعمل بالديزل، تعطلت فيها مضخة زيت علبة السرعة، استغربت أن الزيت يباع بالدولار والمضخة أيضا بالدولار، وهنا يكمن التناقض، حيث إننا لا نقبض رواتبنا أو دخلنا بالدولار».

وأضاف «أنا كموظف براتب 80 ألف ليرة، وهو بحدود 30 دولارًا، لا يمكنني التوفيق ما بين دخلي ومصاريفي اليومية على الحاجات الأساسية، فكيف بصيانة السيارة التي تزيد كلفتها عن حجم راتبي». وتابع: «دائما أصحاب محلات الصيانة يضعون حججاً أن شحن قطع الصيانة يتم بالدولار، ويقولون إن لا ذنب لهم في إغلاق المعابر أو ارتفاع الأسعار».

وطلب عبد الحميد من الهيئات في الإدارة الذاتية "مراقبة الأسعار وتحديدها عند هوامش معينة، خصوصا أن محلات الصيانة تطلب أسعارا كيفية، وهناك احتكار واسعار غير منطقية، خاصة بالنسبة إلى البضاعة المفقودة. وتابع متحدثاً عن معاناته: «أمضيت حوالي 10 ساعات وأنا أبحث عن برغي، لكني لم أجده، والمبرر أن المعبر مغلق أو السعر مرتفع، لذلك يجب على الإدارة الذاتية أن تفعّل هيئاتها المختصة لحل هذه الأزمة التي تطاول الكثير من المواطنين». بدوره، أكد المواطن مدين الحلبي، لـ«العربي الجديد»، أن «سوء الخدمات من طرقات ومازوت وزيوت وغلاء وعدم توفر القطع، كله يؤثر علينا، وهناك موضوع الكلفة غير المعقولة للصيانة، إضافة إلى الغش المنتشر في محال بيع قطع السيارات».

وشرح أنه «في بعض الحالات عندما يترك الزبون السيارة في محل الصيانة لاستبدال قطعة معينة فيها، إما أن يستبدل عامل الصيانة القطعة بقطعة مستعملة أو بقطعة ذات جودة رديئة مقارنة بالمطلوب، وهذه سرقة حقيقية وغش، والمفروض على لجنة الصناعة التي تفرض رسوما على محلات الصيانة مراقبة هذا الأمر».

أما الحسيني إبراهيم علي، وهو صاحب محل لبيع القطع بالتجزئة، فأوضح متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن سوء الخدمات هو سبب رئيس في الأعطال. وأضاف: «الأعطال ناجمة عن الزيت والمازوت ونوعياته الرديئة. كل أسبوع تحتاج السيارة لتبديل فلتر الوقود، والسبب المياه الموجودة في المازوت، وهذا يسبب أعطالاً كثيرة، وكله يتراكم مع غلاء القطع والصيانة».

وتابع «كصاحب محل أقوم بتأمين القطع من تجار مختلفين أو محلات التجار المحليين، قبل ارتفاع سعر الدولار، كانت الحركة جيدة في السوق وكانت لدى الأهالي إمكانيات جيدة نوعا ما، لكن بعد صعود الدولار ارتفعت الأسعار بشكل خيالي، والأمر أثر على السوق من خلال الارتفاع الحاد في السعر والسوق غير المضبوط». وشرح علي أنه «عند بيع القطعة اليوم بسعر معين نفاجأ بارتفاع سعرها للضعف أو أكثر في اليوم التالي، ما يصعب علينا شراء القطعة ذاتها، وفي الوقت ذاته تزيد الكلفة على المواطن الذي يريد شراء قطع بديلة لسيارته».

وأضاف: «لاحظنا أن أغلب الشكاوى ناجمة عن البنزين السيئ والمازوت والزيوت الرديئة ونوعية القطع ذات الأسعار المرتفعة والجودة المتدنية، كون القطع الأصلية أغلى سعرا والمواطن لا قدرة له على شرائها». وتابع الحسيني «القطع المطلوبة بالدرجة الأولى هي قطع المحركات نتيجة سوء نوعية البنزين والمازوت، وتكاليف صيانتها مرتفعة جدا، والقطع المتوفرة في السوق رديئة الجودة، وهذه القطع تتلف بسرعة. بالنسبة لنا هناك تحكم من التجار الكبار وهذا ما يزيد خسائرنا». وأشار إلى أن "أرباحنا لا تتجاوز 10 في المائة، فيما لا شيء واضحا بالنسبة للرسوم المفروضة من البلدية وباقي الهيئات التابعة للإدارة، وهذا يستنزفنا أيضا وقد يجبرنا على إغلاق محلاتنا. لذلك الصعوبات كبيرة جدا علينا وعلى المواطنين».

تحقيق

لجأت أوروبا إلى زيادة توليد الطاقة من الفحم الحجري وسط تراجع المخزونات وعدم وجود إمدادات كافية لتلبية احتياجات محطات توليد الكهرباء. وتتوقع تقارير متخصصة ارتفاع الطلب العالمي على الغاز، خاصة شحنات الغاز المسال في آسيا

أزمة الوقود الأزرق

أوروبا تلجأ للفحم الحجري لتغطية نقص الغاز الطبيعي

لندن ـ **موسى مهدي**

وسط الطلب القوي على الوقود وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، عادت أوروبا لاستخدام الفحم الحجري في توليد الكهرباء خلال العام الجاري. ويواجه العالم ارتفاعاً كبيراً في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي تقوده الصين والولايات المتحدة وإلى حد ما أوروبا الغربية بسبب النمو الاقتصادي السريع خلال الصيف الجاري. وحسب بيانات بورصة الغاز الطبيعي للعقود المستقبلية في روتردام بهولندا، التي تقيس أسعار الغاز في أوروبا الغربية، ارتفع سعر الغاز الطبيعي إلى أكثر من الضعف في أوروبا مقارنة بمستوياته في العام الماضي. وبلغ سعر الغاز الطبيعي المليون وحدة حرارية بريطانية 9 دولارات خلال الأسبوع الجاري، حسب مؤشرات بورصة الغاز الهولندية. من جانبها، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» في تقرير أمس الثلاثاء، إن أسعار الغاز المرتفعة دفعت شركات توليد الطاقة إلى التوسع في استخدام الفحم الحجري، الذي ارتفعت أسعاره أكثر من الضعف مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغت أسعار الفحم الحجري في ميناء نيوكاسل باستراليا، وهو ميناء التصدير الرئيسي للفحم الحجري، أعلى مستوياتها منذ عقد. وحسب التقرير، ارتفعت الأسعار بنسبة 27% خلال الشهر الجاري مقارنة بمستوياتها في مايو/ أيار الماضي. وفي ذات الشأن، قالت وكالة «بلومبيرغ» يوم الثلاثاء قبل الماضي، إن «استخدام الفحم الحجري لتوليد الطاقة في أوروبا ارتفع بنسبة تراوحت بين 10 إلى 15% خلال العام الجاري».

وقال خبير الطاقة الأميركي، أندي سومر، في لقاء مع الوكالة الاقتصادية الأميركية، الثلاثاء قبل الماضي، إن «مخزونات الغاز في أوروبا منخفضة جداً لدرجة أن أوروبا لا تستطيع توليد طاقة إضافية بالغاز الطبيعي». وتراجعت المخزونات بسبب الشتاء القاسي في بداية العام الجاري، وتدني درجة الحرارة حتى بداية شهر مايو/أيار الماضي، وهو ما أدى إلى زيادة السحب من المخزونات، وبالتالي انخفضت مخزونات الغاز الطبيعي بأوروبا بنسبة 25% من متوسط مستوياتها في خمس سنوات، وذلك حسب تقرير شركة «وود ماكينزي» للغاز الطبيعي في الربع الأول من العام الجاري. وقالت الشركة في تقريرها، إن سوق الغاز المسال تتجه نحو نقص كبير في المعروض مقارنة بالطلب المتنامي خلال السنوات الخمس المقبلة.

ويرجع محللون أسباب النقص في الغاز بأوروبا إلى أربعة عوامل رئيسية وهي: عمليات الصيانة الجارية في حقول الغاز بالنرويج، وارتفاع الطلب على توليد الكهرباء في أوروبا بعد عودة الاقتصادات للنمو خلال الصيف الجاري، وتراجع المخزونات، وارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، خاصة في آسيا.

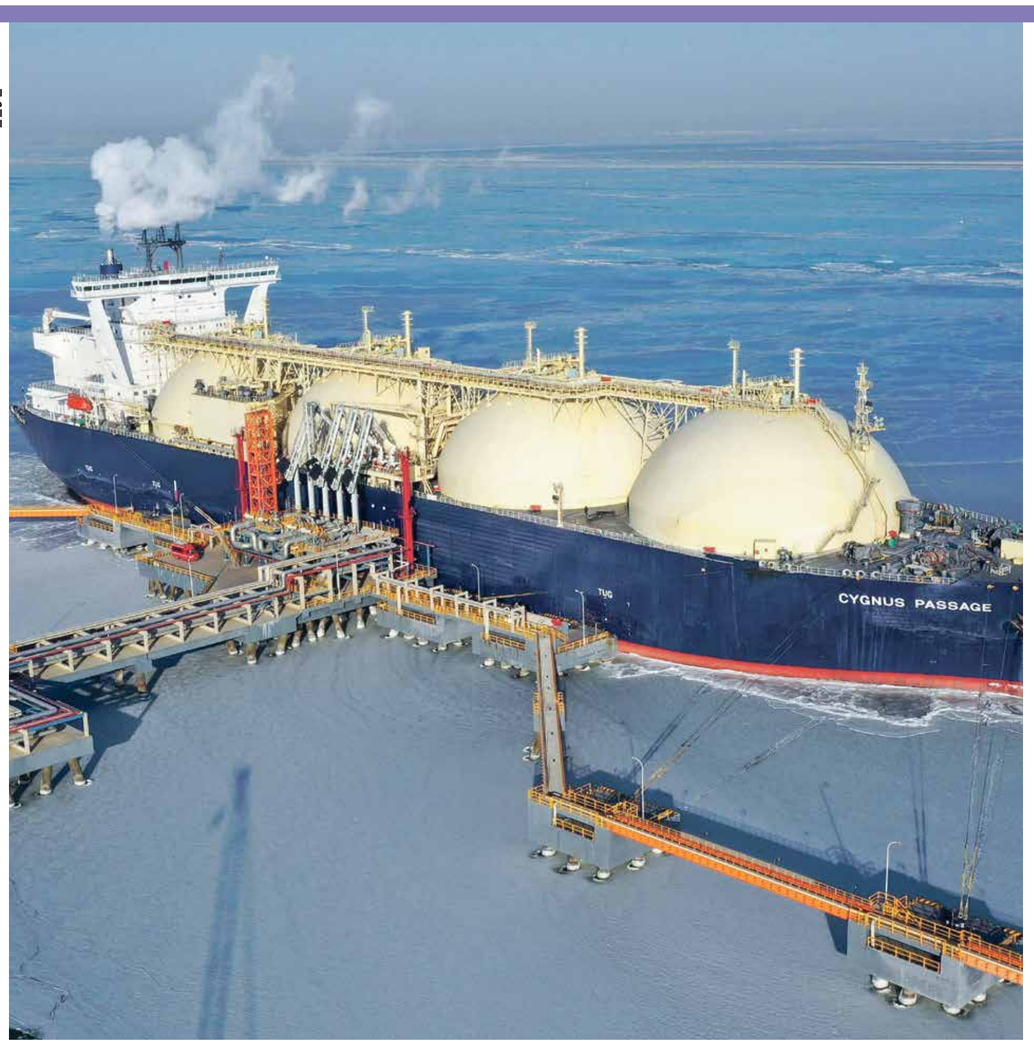

الصين من كبار مستوردي الغاز المسال في العالم (Getty)

الشركات الصينية ترفض توقيع عقود طويلة الأجل مع المنتجين الكبار

حالة من الرعب وسط المستثمرين وترددهم في وضع مزيد من التمويل في قطاع الغاز والنفط الصخري، حيث تراجعت شهية الاستثمار في الطاقة التقليدية، وهو ما أدى إلى تراجع إنتاج الغاز الطبيعي بمعدلات كبيرة في الولايات المتحدة. وحسب بيانات شركة «بيكر هيوز» التي تقوم بالحفريات للآبار في الولايات المتحدة، فإن هنالك نحو خمسة حقول غاز طبيعي تواصل الإنتاج حالياً من بين 92 حقل غاز طبيعي كانت تنتج حتى نهاية مارس/ آذار الماضي.

ومع فتح الاقتصادات ورفع معدلات النمو الاقتصادي، يتزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي. في هذا الصدد، قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها عن الغاز الصادر يوم الخميس الماضي، إن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي العالمي ارتفع خلال العام الجاري بنحو 16 مليار قدم مكعبة حتى الأسبوع المنتهي في 11 يونيو/ حزيران، مقارنة بمستوياته في العام الماضي. كما يشير تقرير الوكالة الدولية، إلى أن مخزونات الغاز الطبيعي تراجعت بنحو 453 مليار قدم مكعبة إلى 2,427 تريليون قدم مكعبة. وتُعد الصين من كبار المستوردين للغاز الطبيعي المسال في العالم، حيث توقعت نشرة «آس آند بي غلوبال» في تقرير يوم الجمعة الماضي، ارتفاع الطلب الصيني على الغاز الطبيعي المسال بمعدل 23% إلى نحو 21 مليار متر مكعب خلال العام الجاري. وتتوقع النشرة ارتفاع الطلب الصيني على الغاز إلى كميات تراوح بين 400 إلى 500 مليار متر مكعب بين العام الجاري والعام 2025.

وتواجه الشركات الصينية أزمة إمدادات في الغاز الطبيعي المسال، مما حدا بها لتوقيع عقود مستقبلية لشحنات الغاز المطلوبة للشتاء الماضي. وحسب وكالة «آس آند بي غلوبال»، فإن الشركات الصينية ترفض مثلاً توقيع عقود طويلة الأجل مع كبار المصدرين للغاز المسال، مثل الشركات القطرية. ويرى محللون أن المنافسة على شحنات الغاز الطبيعي ستتزايد خلال العام الجاري بين الشركات الصينية وشركات التوليد الكبرى في اليابان ودول النمو الآسيوية، وهو ما قد يرفع الأسعار الفورية للغاز المسال إلى مستويات غير مسبوقة خلال الشتاء المقبل.

وقد تضطر أوروبا لسد النقص في احتياجاتها من الغاز لاستيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال خلال العام الجاري، خاصة من قطر والولايات المتحدة. وكانت أوروبا تسعى لزيادة واردات الغاز الطبيعي من روسيا عبر أنابيب تصدير من روسيا، ولكن يبدو أن التوتر السياسي الجاري بين التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة وروسيا لسد النقص في احتياجاتها من الغاز لاستيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال خلال العام الجاري، إضافة لتأثير الخلافات الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا، حول خط أنابيب «نورد ستريم 2» المخططة له مضاعفة إمدادات الغاز الروسي إلى ألمانيا بنحو 50 مليار متر مكعب في العام، يواجه حتى الآن العقوبات الأميركية الصارمة على الشركات المنفذة لمد الخطوط.

وفي أميركا، أدت سياسة الرئيس جو بايدن الخاصة بالطاقة النظيفة إلى إثارة

نمو قياسي للاستهلاك

أظهرت بيانات صادرة عن أكبر جهاز للتخطيط الاقتصادي في الصين أن استهلاك الغاز الطبيعي في الصين سجّل نمواً قوياً في أول أربعة أشهر من عام 2021، وسط الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الخضراء وتقليل التلوث بالمدن الكبرى. وأوضحت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح أن الاستهلاك الظاهر للغاز الطبيعي ارتفع بنسبة 16,8 بالمائة على أساس سنوي ليصل الى نحو 122 مليار متر مكعب من الغاز في الفترة بين يناير - ابريل.

رؤية

من يقيس سعادة المصريين؟

شريف عثمان

بعد مرور ما يقرب من عام ونصف العام من ظهور وباء كوفيد-19، الذي أصاب نحو 180 مليون شخص وقتل ما يقرب من 4 ملايين منهم، بات واضحاً أن الفيروس وإن كان يصيب الجميع، إلا أن تأثيره ليس واحداً، لا على الأفراد ولا على البلدان، وفي الوقت نفسه، كان الفيروس كاشفاً التصدعات الموجودة في المجتمع العالمي ومفاقماً إياها.

وعلى رأس تلك التصدعات ما يخص التفاوت الفج في الكثير من نواحي الحياة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وأيضاً بين مواطني البلد ذاته، إذ ارتفعت دخول بعضهم خلال فترة الوباء، بينما وقف آخرون في طوابير لساعات لتسجيل أسمائهم ضمن طالبي الحصول على تعويضات البطالة.

وقفزت ثروات ما يعرف بطبقة النصف في المائة قفزات هائلة، بينما زاد عدد من يقفون ساعات أمام المدارس أو دور العبادة أملاً في الحصول على وجبة ساخنة.

وأخيراً، كان التفاوت واضحاً في معدلات الحصول على المصل المضاد للفيروس، إذ نجحت أغلب الاقتصادات الكبرى في توفير اللقاح للنسبة الكبرى من المواطنين الراغبين في الحصول عليه، بينما تراجعت معدلات توفيره في بلدانٍ أخرى، انتظاراً لوصول ما فاض عن حاجة الدول الغنية.

وفي حين غابت الإحصاءات الدقيقة عن تطورات الدخول والثروات، كما نسب الإصابة ومعدلات الحصول على اللقاح أو العلاج في بعض البلدان الفقيرة، كانت هناك بعض الأرقام التي صدرت عن بعضها الآخر لتكون صادمة في وصف حال تلك البلدان، ومنذرة بما هو أسوأ في أحوال البلدان التي لم تنشر أو لم يكن لديها إحصائيات.

وكانت البرازيل واحدة من أهم تلك الحالات التي اتسمت بقدر لا بأس به من الشفافية ودقة البيانات الصادرة، رغم ارتفاع عدد حالات الإصابة، إذ أصاب الفيروس ما يقرب من 18 مليون برازيلي، يمثلون نحو 9% من عدد سكان الدولة اللاتينية، وتجاوزت حالات الوفاة المرتبطة به نصف مليون شخص.

ومع ضعف قدرة البلاد على صرف إعانات للمواطنين المتضررين، وصلت البلاد إلى أسوأ حالاتها في خمسة عشر عاماً، بعد أن سجل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي أعلى درجاته، وازدادت أوضاع الملايين سوءاً.

ووفقاً لدراسة أعدتها إحدى الجامعات المرموقة هناك، انخفض متوسط دخل الفرد في البرازيل ليصل إلى 195 دولاراً خلال الربع الأول من العام الحالي، وهو أقل مستوى له في العقد الأخير، ويمثل انخفاضاً بنسبة تتجاوز 11% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، أي قبل انتشار الفيروس في البلاد. وأشارت الدراسة إلى أن الفئات الأفقر كانت الأكثر تأثراً بانخفاض متوسط الدخل العام، إذ خسر الأربعون في المائة الأكثر فقراً أكثر من 20% من دخولهم خلال العام الأخير.

ونتيجة لتراجع متوسط دخل الفرد، تراجع مؤشر جيني في البلاد، وهو مؤشر عالمي يقيس التفاوت في الدخول بين أبناء الوطن الواحد، ليسجل 0,674 خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، وهو أعلى مستوى له في البرازيل منذ عام 2012. ويتراوح المؤشر في كل بلدان العالم بين صفر وواحد، وكلما اقترب من واحد كان ذلك يعني ارتفاعاً في مؤشر التفاوت.

أيضاً أشارت بيانات حديثة إلى أن متوسط الشعور بالسعادة بين البرازيليين سجل 6,1 على مؤشر يتراوح بين صفر وعشرة خلال العام الأخير، منخفضاً أربعة أعشار النقطة، ومسجلاً أقل مستوى له منذ عام 2006. وأكدت الأرقام أن الأربعين في المائة الأكثر فقراً من الشعب انخفض شعورها بالسعادة على المؤشر ضعف متوسط الانخفاض العام، بينما ارتفع شعور العشرين في المائة الأكثر غنى بالسعادة خلال الفترة ذاتها.

وبخلاف ارتفاع مقاييس التفاوت في الدخول، لم ينخفض شعور مواطني بلد السامبا، المحبين للرقص والضحك والحياة، بالسعادة فقط، وإنما ارتفع أيضاً شعورهم بالغضب، من 19% في عام 2019، إلى 24% في عام الجائحة، في إشارة إلى أن المقاييس الموضوعية والذاتية للرفاهية الاجتماعية تسير سوية، إلى حد كبير، في أغلب الأوقات.

جاءت الأرقام الواضحة من البرازيل من جامعة مستقلة، خارج الفلك الحكومي، لتعطي صورة واضحة عن التأثيرات الاجتماعية للجائحة، وما تسببت فيه من ركود اقتصادي، على المواطنين.

ولكن في الكثير من الدول العربية، تختفي تلك الأرقام بسبب عدم رغبة الحكومات في «إزعاج» المواطنين بأرقام تقض مضاجعهم، ولن يكون لهم الحق في مناقشتها، بينما تُتهم أي جهة مستقلة تُصدر إحصائيات كهذه بالعمالة للخارج، وربما مساعدة جماعات إرهابية في تحقيق أهدافها بقلب نظام الحكم.

لم تكن البرازيل حالة فريدية، فقد ثبت، ولاول مرة منذ التسعينيات، تقلص حجم الطبقة المتوسطة حول العالم، وفقاً لتقديرات مركز الأبحاث PEW، الذي أكد أن ما يقرب من 150 مليون شخص، وهو رقم يساوي مجموع سكان المملكة المتحدة وألمانيا، انتقلوا من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الأفقر خلال العام الماضي، منهم 10 ملايين تقريباً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحدد المركز من يصنّفهم ضمن الطبقة الوسطى بأنهم من يحصلون على أجر يومي يتراوح بين 10 – 20 دولاراً.

وفي مصر، وقبل عام الجائحة، «نجحت الضغوط الشعبية» في فرض حد أدنى للأجر الشهري يقدر بألفي جنيه مصري، تعادل 127 دولاراً تقريباً، وتتحايل أغلب الشركات لتجنب دفعها عن طريق تشغيل العمالة من دون عقود، أو بطرق أخرى. وخلال عام الجائحة، لم يستفد من الإعانات الحكومية الموجهة لمن توقفت أعمالهم سوى 10% فقط من العدد المقدر للعمالة غير الرسمية، ولم تتجاوز الإعانات 500 جنيه شهرياً، أو أقل من 32 دولاراً.

وبينما كان المسؤولون في السابق يرجعون أسباب تدني مستوى الدخل في مصر لانخفاض تكلفة المعيشة فيها بسبب الدعم الحكومي، لم يعد ذلك ممكناً الآن بعد أن حُررت أسعار الوقود والغاز والكهرباء، والخبز والمياه، ولم يبق خارج الأسعار العالمية سوى المواطن المصري، فهل يجد هذا المواطن من يقيس سعادته أو شقاءه بأي مقياس؟

تركيا تجتذب الاستثمارات رغم الصعوبات

تواصل تركيا جذب الاستثمارات الأجنبية، رغم الصعوبات السياسية التي تواجهها وضغوط المصارف والصناديق الغربية

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن بلاده استقطبت استثمارات دولية مباشرة بقيمة 225 مليار دولار، منذ العام 2003. جاء ذلك في معرض تقييمه لـ «استراتيجية الاستثمار الدولي المباشر لتركيا 2021 . 2023»، وفق بيان لمكتب الاستثمار بالرئاسة التركية، أمس الثلاثاء. وأضاف أردوغان، أن الاستراتيجية، بمنزلة خريطة طريق لجذب الاستثمارات الدولية المباشرة إلى البلاد، وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد التركي. وحسب وكالة «الأناضول»، أكد أردوغان عزم بلاده على تعزيز نمو الاقتصاد وتحسين أجواء الاستثمار في تركيا، من خلال جذب المزيد منها.

وواجهت تركيا أزمة تدفق استثمارات خلال العام الجاري، بسبب ضغوط المصارف والصناديق الغربية الكبرى المطالبة برفع سعر الفائدة على الليرة، بينما يرى الرئيس التركي، أن الفائدة المرتفعة جداً مضرة بالاقتصاد، وترفع من معدل التضخم في البلاد وتزيد من أعباء خدمة القروض الأجنبية. وأشار إلى أن استراتيجية الاستثمار الدولي تهدف بشكل أساسي إلى رفع حصة البلاد في سوق الاستثمارات الدولية المباشرة، بنسبة 1,5 بالمائة، بحلول عام 2023. وأشاد أردوغان بفرص الاستثمار في بلاده، لافتاً إلى إمكاناتها الكبيرة في مجال الإنتاج، والقوة العاملة، إلى جانب موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية اللوجستية. وأوضح أن تركيا تقع في منطقة يمكن فيها عبر رحلة طيران لـ 4 ساعات، الوصول إلى بلدان يبلغ عدد سكانها 1,3 مليار نسمة، وإجمالي قيمة أسواقها 26 تريليون دولار. وتواجه تركيا، التي ترتفع التزاماتها بالعملات الصعبة بسبب خدمة الديون قصيرة الأجل، صعوبات، تتجلى في تراجع الليرة وارتفاع معدل التضخم. ويرى تحليل بصحيفة «وول ستريت جورنال»، أن الليرة التركية ربما ستواجه المزيد من المتاعب وسط تقييم المستثمرين لتداعيات قرار رفع الفائدة الأميركية في وقت أقرب من التوقعات السابقة على الاقتصادات الناشئة ومن بينها تركيا.

وأشارت «وول ستريت جورنال»، إلى أن البنك المركزي يجد نفسه تحت ضغوط قاسية بين رفع الفائدة وليس خفضها، وسط تقييم كبار المستثمرين لمستقبل أصول الأسواق الناشئة. لكن في المقابل، فإن هنالك بوادر انتعاش للسياحة في تركيا التي تعد من أهم مصادر دخل العملات الصعبة للبلاد. وكانت وكالة «رويترز» قد ذكرت أمس الثلاثاء، أن الآف السياح الروس وصلوا إلى تركيا بعد تعليق الحكومة الروسية للطيران إلى تركيا قبل شهرين. كما أن علاقات تركيا تتجه للتحسن مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهو ما سيدعم التجارة والسياحة خلال العام الجاري. في هذا الشأن، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أمس الثلاثاء، إنه يتعين على الاتحاد الأوروبي تحديث اتفاقية الهجرة مع تركيا، وذلك في تصريحات قبل قمة الاتحاد المقرر عقدها لمناقشة تجديد الاتفاق. وقالت فون دير لاين للصحافيين في زيارة لبرلين: «من المهم أن نواصل دعم تركيا، حيث يعيش 3,7 ملايين لاجئ سوري، بعضهم موجود فيها منذ 10 سنوات». وأضافت: «لسنا بحاجة لمساعدات إنسانية مكلفة مثلما كان الوضع في الماضي، لكن يتعين اتخاذ موقف».

إلى ذلك، حققت صادرات تركيا من الفواكه والخضروات الطازجة، نمواً بنسبة 27 بالمائة خلال مايو/ أيار الفائت، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. وأوضح رئيس اتحاد مصدري الفاكهة والخضروات الطازجة في منطقة البحر الأبيض المتوسط نجدت سين، أن قيمة صادرات تركيا من القطاع المذكور في مايو الماضي بلغت 201,2 مليون دولار. وأضاف في بيان الثلاثاء: «تمثلت أسواقنا الرئيسية بمايو، في روسيا ورومانيا والعراق وألمانيا وأوكرانيا، فيما كانت في جنوب آسيا وأوروبا والشرق الأوسط ... وهي المناطق التي حققنا فيها نمواً كبيراً في الصادرات».

وبخصوص البلدان التي حقق القطاع زيادة في حجم الصادرات إليها، قال سين إن الصادرات إلى الهند حققت نمواً بنسبة 12 ألفا و153 بالمائة، في مايو الماضي مقارنة بنفس الشهر في العام 2020، وبلغت 4 ملايين و679 ألفاً. وتابع: «احتلت سورية المرتبة الثانية بعد الهند بزيادة قدرها 341 بالمائة، وبقيمة بلغت 11,5 مليون دولار، فيما جاءت بيلاروسيا في المرتبة الثالثة بزيادة قدرها 167 بالمائة، وبقيمة 1,4 مليون دولار».

أوروبا تتجه لتليين موقفها تجاه أنقرة والروس يعودون لتركيا

سياح روس وغربيون في الشواطئ التركية (Getty)

عشق آباد أغلى مدينة للأجانب

احتلت مدينة عشق آباد المغمورة قائمة أغلى مدن العالم للأجانب في التقرير السنوي لهذا العام الذي يصدر في باريس. وحسب وكالة فرانس برس، ارتفع تصنيف المدن الأوروبية والشرق آسيوية في ترتيب المدن الأكثر غلاء للمقيمين الأجانب في العالم في ظل ضعف سعر صرف الدولار، بحسب التقرير السنوي الذي نشرته مجموعة ميرسر الفرنسية أمس الثلاثاء.

وانتقلت عشق آباد عاصمة تركمانستان وأكبر مدنها التي تضم أجانب كثراً من المرتبة الثانية العام الماضي إلى المرتبة الأولى بسبب «تضخم محلي شديد»، وفق ما أوضح المسؤول في فرع ميرسر الفرنسي جان فيليب سارا لوكالة فرانس برس.

في المقابل، تراجعت هونغ كونغ التي ترتفع فيها بدلات الإيجار الباهظة، من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية. وحلت في المرتبة الثالثة العاصمة اللبنانية بيروت بعدما كانت في المرتبة 45 العام الماضي، بسبب التضخم الناجم عن الأزمة الاقتصادية الخانقة، وتفشي وباء كوفيد-19 والانفجار الذي دمر مرفأ بيروت ومناطق واسعة من العاصمة في 4 أغسطس/ آب في عام 2020، بحسب تصريحات سارا.

ولا تزال المدن العشر الأغلى معيشة للأجانب تضم من جانب آسيا طوكيو (المرتبة الرابعة) وشنغهاي (المرتبة السادسة) وسنغافورة (المرتبة السابعة) وبكين (المرتبة التاسعة)، ومن جانب أوروبا ثلاث مدن سويسرية هي زيورخ (المرتبة الخامسة) وجنيف (المرتبة الثامنة) وبيرن (المرتبة العاشرة).

وحلت لندن في المرتبة 18، فيما ارتفعت باريس من المرتبة 50 إلى المرتبة 33 على ضوء ارتفاع سعر اليورو نسبياً مقابل الدولار.

وفي الولايات المتحدة، تراجعت أغلى المدن الأميركية، وهي مدينة نيويورك من المرتبة السادسة إلى المرتبة 17، تليها لوس أنجليس في المرتبة 20 ووسان فرانسيسكو التي تراجعت من المرتبة 16 إلى المرتبة 25. أما المدن الهندية، فانخفض تصنيفها، وانتقلت بومباي من المرتبة 60 إلى المرتبة 78، بسبب تراجع سعر صرف الروبية الهندية بالنسبة للدولار.

من جهة أخرى أشارت شركة ميرسر إلى تراجع حركة انتقال الأجانب للعيش في مدن أخرى لأسباب عملية ومالية على ارتباط بأزمة كوفيد-19. وأوضح سارا أن هناك توجهاً على المدى البعيد نحو «تراجع حركة انتقال الأجانب التقليدية وعائلاتهم في المستقبل وربما يمتد هذا التراجع لفترة تراوح بين 3 إلى 5 سنوات». وفي المقابل، لفت التقرير إلى تزايد التنقلات ذهاباً وإياباً بين بلد الإقامة وبلد العمل في رحلات تستغرق حتى ست ساعات، فضلاً عن المهمات القصيرة لمدة تصل إلى 18 شهراً والتي «يغادر فيها الموظف وحيداً على أن يعود إلى البلاد مرتين أو ثلاث مرات في السنة».

غير أن أشكال التنقل الجديدة هذه تطرح على الشركات صعوبات تنظيمية على صعيد تأشيرات الدخول والضرائب والضمان الاجتماعي.

(فرانس برس)

ترتيب نيويورك، أغلى المدن الأميركية، يتراجع من 6 إلى 17

عاصمة تركمانستان، عشق آباد (Getty)